المجلس العسكري نبّه من الاقتراب من وزارة الدفاع... وحذّر بـ «الثلاثة» من يحملون سلاحا

«ميدان التحرير» في القاهرة اليوم بين دعوتين: «حقن الدماء»... و«الزحف» إلى وزارة الدفاع

| القاهرة - «الراي» |

دعت غالبية الأحزاب والقوى السياسية المصرية، بما في ذلك عدد من الفصائل الاسلامية الرئيسية، الى المشاركه اليوم في تظاهرة احتجاج على احداث العباسية الدامية الاربعاء الماضي، وسط استمرار الاحتقان بينها وبين المجلس العسكري، خصوصا ان المجلس الذي عقد مؤتمرا صحافيا مطولا، لم يبد اي نية للتراجع، بل حذر كل من يقترب من مقر وزارة الدفاع من ان العسكريين سيستخدمون حق الدفاع المشروع عن النفس، وداعيا كل من يحمل سلاحا الى ان «يحذر يحذر»، وان كان ارفق لهجته العالية بتطمينات الى التزامه تسليم السلطة في الموعد المحدد واستعرض ضمانات نزاهة الانتخابات الرئاسية المقرر اجراء دورتها الاولى في 23 و24 مايو الجاري.

واذ اتفقت غالبية القوى الداعية على التظاهر تحت عنوان «جمعة النهاية»، اطلق بعض القوى السياسية تسميات خاصة على «المليونية»، فدعت قوى سياسية محدودة على رأسها «6 أبريل» الى «جمعة الزحف» نحو وزارة الدفاع وتحميل المجلس العسكري مسؤولية قتل المتظاهرين.

وتبنى اتحاد شباب الثورة «جمعة الزحف»، محذّرا من تأجيل الانتخابات الرئاسية تحت أي ظرف من الظروف.

في المقابل اكد حزب «النور» مشاركته في التظاهرة لـ «حقن الدماء» رافضا الدعوات التي تنادي بالزحف إلى وزارة الدفاع. وناشد الناطق الرسمي باسمه يسري حماد الشعب المصري عدم الاندفاع نحو المباني السيادية والحكومية حقنا للدماء.

واكد حزب البناء والتنمية المنبثق من الجماعة الإسلامية، مشاركته في مليونية «حقن الدماء» في ميدان التحرير للمطالبة بتسليم السلطة

معتصم ينام في ميدان العباسية (خاص - «الراي»)

واحتجاجا على أحداث العباسية، مؤكدا رفض الجماعة شعار «الزحف» والذي قد يؤزم ما تبقى من المرحلة الانتقالية فضلا عن امكان حدوث صدام تراق على إثره الدماء.

وسادت حالة من الهدوء الحذر في منطقة العباسية، وفي محيط مقر وزارة الدفاع، طوال يوم أمس، وأرسل شيخ الجامع الأزهر احمد الطيب وفدا من 50 من علماء الأزهر، للفصل بين المتظاهرين وتشكيل حائط صد، حقنا للدماء.

وشهدت المنطقة المحيطة بوزارة الدفاع توافد أعداد من منتمين إلى قوى سياسية انضموا إلى المعتصمين أمام الوزارة، واستعدادا لـ «مليونية» اليوم. وزادت أعداد خيام المعتصمين بشكل ملحوظ.

ودعا حازم أبو إسماعيل المستبعد من الترشّح لانتخابات الرئاسة المصرية أنصاره المعتصمين بميدان العباسية إلى الانسحاب وفض الاعتصام. وقال في صفحته على «فيسبوك»: «من كان نزل في هذه الأحداث من أجلي فليرجع، أما غيرهم من شتى الفئات ونزلوا للقضايا العامة وليس لي سلطان عليهم فهؤلاء فقط المستمرون وما أنا إلا أحد الموضوعات التي طرحها هؤلاء فقط لا غير».

وفي مؤتمر صحافي مطول تناول فيه احداث العباسية والانتخابات الرئاسية، دعا المجلس العسكري إلى تكاتف الشعب والتضامن لعبور ما اعتبره «ظروفا تاريخية خطرة تمر بها البلاد».

وقال مساعد وزير الدفاع اللواء محمد العصار إن اللحظات التي تعيشها البلاد تؤسس لمرحلة جديدة لبناء المؤسسات على مبادئ جديدة تلبي طموحات الشعب وتحقق أهداف ثورة يناير.

ونفى أن يكون الجيش المصري أداة لقهر الشعب، وقال ان المجلس العسكري ملتزم بنزاهة الانتخابات 100 بالمئة، مؤكدا حق التظاهر السلمي «إلا أن الجيش لن يتفاهم مع من يحاول اقتحام وزارة الدفاع والتي ترمز للمؤسسة العسكرية في البلاد»، واوضح: «من يقترب من الوزارة فلا يلومن إلا نفسه».

وأعرب اللواء العصار عن أسف المجلس على ضحايا ومصابي العباسية مؤكدا أن الدم المصري غال ولا يجب أن يراق إلا دفاعا عن الوطن. وقال إن الاشتباكات بدأت بتضرر أعداد من سكان المنطقة من تعطيل الطرق نتيجة الاعتصام.

وحول مطالب المعتصمين بتسليم السلطة ونزاهة الانتخابات، قال العصار: «لا معنى للمطالبة بتسليم السلطة. المجلس ملتزم بتسليم السلطة قبل 30 يونيو وتعهدنا بذلك كثيرا. لسنا راغبون في السلطة ولا مجال للمزايدة في هذا الموضوع».

وتساءل: «كيف يشك البعض في نية القوات المسلحة بتزوير الانتخابات؟ ولماذا لم نزور الانتخابات البرلمانية التي شهد لها العالم؟»

وناشد أعضاء المجلس السياسيين وعلماء الدين التدخل لفض الاعتصام وإقناع المتظاهرين بالعودة إلى ميدان التحرير، مؤكدين أن ترديد الأقاويل بان الجيش يريد السلطة والتي لا تمت للحقيقة بصلة، يجعل البلاد في خطر.

وقال مساعد وزير الدفاع اللواء مختار الملا إن المجلس العسكري سينقل السلطة إلى الرئيس الجديد حتى لو لم تكتمل صياغة الدستور، ووصف ما حدث بالعباسية بأنه معروف الملابسات للجميع، مضيفا إن الغرض من أعمال التخريب هو إفشال الانتخابات وعرقلة خارطة الطريق التي أعلنتها القوات المسلحة، مؤكدا ان أحدا لن يستطيع أن يفشل خارطة الطريق التي تهدف إلى مصلحة مصر.

وحذر الملا كل من يمكن ان يحمل سلاحا تحت عناوين مثل الدعوة الى «كفاح مسلح»، اذ قال ردا على سؤال حول خطورة مثل هذه الدعوات ان «على كل من يحمل سلاحا ان يحذر يحذر يحذر» كما اكد ان منع القوات المسلحة المعتصمين من الاقتراب من وزارة الدفاع هو حماية لهم من انفسهم. وتابع: «ان العسكريين سيستخدمون حق الدفاع المشروع عن النفس اذا دخل احد الوزارة ولن يقولوا له اهلا وسهلا».

ودعا الملا الذي كان الاشد لهجة بين الضباط الثلاثة المشاركين بالمؤتمر الصحافي، رجال الدين والعقلاء الى أن يدعوا المتظاهرين للعودة لمصلحة الوطن، مشيرا إلى تدهور الوضع الداخلي سواء الوضع الاقتصادي أو الصراعات من أجل المصالح الشخصية.

وأكد الملا أن القوات المسلحة لن تسمح بالتعدي على أي من رموز الدولة ورفض لفظ أحد الصحافيين بوجود مذابح دم في مصر.

وقال مساعد وزير الدفاع اللواء ممدوح شاهين إنه لا أزمة بين الحكومة والبرلمان نافيا أن يكون الجيش قد طلب وضعا خاصا في الدستور الجديد، مؤكدا أن الفهم الصحيح لطبيعة المرحلة ونبذ الخلاف الضمان الوحيد للعبور المستقر في الطريق للجمهورية الثانية.

مصريون يحملون صورا لخادم الحرمين الشريفين امام السفارة السعودية في القاهرة امس (أ ف ب)

السفير السعودي: عودتي إلى القاهرة بيد خادم الحرمين الشريفين

| القاهرة ـ من فريدة محمد وربيع حمدان ومحمد عبدالحكيم |

أكدت مصادر ديبلوماسية مصرية مطلعة أن الاتصالات بين وزيري خارجية مصر والسعودية أسفرت عن اتخاذ قرار بإعادة السفير السعودي أحمد قطان إلى مقر عمله في القاهرة، واصفة توقيت عودة السفير بأنه «بات وشيكا»، في وقت غادرت أمس، زوجة القطان القاهرة إلى جدة برفقة نجلتيهما.

وكانت أنباء ترددت أمس، أن قطان سيعود إلى القاهرة الأحد المقبل لاستئناف مهام عمله، بعد أيام من قرار السلطات السعودية بسحبه على خلفية التظاهرات أمام سفارة المملكة احتجاجا على توقيف الأمن السعودي المحامي والناشط المصري أحمد الجيزاوي بتهمة تهريب مواد مخدرة.

وعلى الصعيد متصل، وصل إلى الرياض أمس الوفد المصري، ويضم 38 عضوا من أعضاء مجلسي الشعب والشورى من رؤساء اللجان وممثلي مختلف الأحزاب السياسية، وعلى رأسهم رئيس مجلس الشعب سعد الكتاتني ورئيس مجلس الشورى أحمد فهمي، بمشاركة القيادي في الكنيسة المصرية الأنبا مرقص.

مصادر برلمانية أكدت لـ «الراي»، إن «الوفد من المقرر أن يلتقي مع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز، كما يلتقي مع وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل الجمعة (اليوم)».

ونفى مصدر رفيع من بين أعضاء الوفد ما ذكره أحد المواقع الإلكترونية المصرية، بأن المملكة وضعت شروطا أمام الوفد، وطالبت بالاعتذار عما بدر تجاه السفارة.

واعتبر الوفد أن «نشر مثل هذه الاشاعات من شأنه أن يثير المشاكل والعقبات أمام مهمة الوفد التي تستهدف إزالة رواسب ما جرى ضد السفارة في إطار العلاقات والمصالح المشتركة التي تربط بين البلدين».

وفي اتصال مع قناة «العربية» قال القطان ان «الوفد المصري سيلتقي خادم الحرمين الشريفين» مشيرا الى أن «قرار استدعائي هدف الى حماية العلاقة بين البلدين»، مؤكدا ان قرار عودته الى القاهرة «بيد خادم الحرمين الشريفين».

استبعد حكم القضاء بالبراءة على مبارك

مرسي: مصر لن تتحول إلى «دولة مرشد»

القاهرة - د ب أ - اكد مرشح حزب الحرية والعدالة، المنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين، لانتخابات الرئاسة في مصر، محمد مرسي ان مصر لن تتحول الى «دولة مرشد» في حال فوزه، في اشارة الى الاتهامات التي تقول ان المرشد العام للجماعة سيكون الحاكم الفعلي لمصر، واستبعد أن يبريء القضاء الرئيس السابق حسني مبارك في الحكم المتوقع ان يصدره ضده في الثاني من يونيو المقبل.

واستبعد مرسي في حوار أجرته معه وكالة الأنباء الألمانية «د ب أ» أن يلقى يوما ما مصير مبارك نفسه أي السجن خاصة في ظل حالة الغضب الشعبي المتواصلة في الشارع المصري، متسائلا: «لماذا يحدث هذا؟ أنا أصلا لن أصل لهذا الحد أبدا. أنا قادم بعد ظلم كبير جدا وأريد أن أتبنى منظومة شعبية في العدل والحرية والديمقراطية».

وعن امكان حصول مبارك على حكم قضائي بالبراءة، قال: «هذا أمر صعب جدا ولا نريد تصوره، كيف سيبرئه حكم إذا كان مدانا وهناك أدلة، هذا لم يحدث ولن يحدث».

ونفى مرسي إمكانية تحالف جميع الأحزاب الممثلة في البرلمان ضد الإخوان وتحول نواب الجماعة بذلك إلى الأقلية أو المعارضة منفردة، خاصة مع رفض وانتقاد عدد من الأحزاب الليبرالية والإسلامية والمستقلين لموقف الإخوان من سحب الثقة من حكومة كمال الجنزوري، وقال: «حزبنا هو صاحب الأغلبية... الحزب ممثل في مجلس الشعب بنسبة 47 في المئة وبغرفتيه الشعب والشوري ترتفع النسبة لتصل 51 في المئة».

وتابع: «اختارنا الشعب لأنه يريدنا، ولا يزال يريدنا، وأكبر دليل أن انتخابات اتحادات الطلبة على مستوى الجمهورية فاز بها أبناؤنا من طلبة الإخوان».

واستبعد مرسي حل البرلمان، سواء بانقلاب عسكري أو عن طريق صدور حكم قضائي يقضي بعدم دستوريته.

وأعرب عن ثقته في الفوز بكرسي الرئاسة وعدم قلقه من حصول المرشح عبد المنعم أبو الفتوح، المنشق عن الجماعة، على دعم عدد من التيارات والأحزاب الدينية، وقال: «ثقتي كبيرة في الفوز ولا يقلقني أبدا ما حصل عليه مرشحون آخرون من دعم، فهذا أمر طبيعي جدا. الجميع أحرار في اختيار من يريدون ويؤيدون.. وهذا ما كنا ننشده في الماضي».

وفي رده على تساؤل عن امكانية حصوله على دعم الأقباط رغم خلفيته الإسلامية، قال مرسي :»أنا أتصور أن المصريين كلهم سيدعمونني»، مؤكدا حرصه على تأكيد حق المواطنة للجميع وكفالة حقوق الجميع بما فيها الحق في العبادة وممارسة الشعائر.

ونفى مرسي أن يكون تأكيده على أن تطبيق الشريعة الإسلامية ورفع شعار «الإسلام هو الحل» نوع من مغازلة الإسلاميين على حساب الأقباط والقوى المدنية، مشددا: «لا. ليست مغازلة، إنما حقيقة. فمشروع النهضة الذي نقدمه الإطار العام له والأرضية الحقيقية له هي الشريعة». وقال: «الشريعة ليست الحدود فقط وإنما مفهوم أوسع بكثير يتطرق للنهوض بكل قطاعات المجتمع».

وشدد مرسي على أن قرار تطبيق الحدود من عدمه يعود للبرلمان، لا لمن يتولى منصب الرئيس، وأوضح: «البرلمان حر لأنه يمثل الشعب الذي اختاره.. ونحن لا نريد أن ننتزع حقا من البرلمان أو أن نزايد عليه.. والقوانين تصدر من البرلمان، فإذا أراد سن قانون، فهذه إرادة الشعب».

وتعهد مرسي، ليس فقط بالاستقالة من حزب الحرية والعدالة حال فوزه بالرئاسة، بل أيضا بالوقوف على مسافة متساوية من كل المصريين، سواء الاحزاب أو القوى السياسية أو الافراد، رافضا ما يثار من مخاوف حول احتمال تحول حزب الحرية والعدالة لحزب وطني جديد بمنح أعضاء الحزب والجماعة، دون غيرهم، مواقع قيادية وتنفيذية عليا.

وحول تشكيل الحكومة إذا ما أصبح رئيسا، قال مرسي: «ستكون حكومة ائتلافية واسعة من ألوان الطيف، متعددة، ولكن يتحمل حزب الأغلبية مسؤوليتها، فمن الطبيعي أن يشكل حزب الأغلبية الحكومة».

ورفض مرسي ما يطرح من أن الإسلاميين حال فوزه يكونوا قد أكملوا سيطرتهم على مصر، حيث قال: «فوزي بالانتخابات أو فوز الإسلاميين بانتخابات البرلمان لا تعني سيطرتهم بل تعني اختيار الشعب».

وتعليقا على تخوف بعض الإسلاميين من إمكانية أن لا يقبل المجلس العسكري برئيس إسلامي، قال مرسي: «الدستور هو الذي يحكم العلاقة والمجلس العسكري جزء من الدولة المصرية».

أما في ما يتعلق بالمخاوف من أن تتحول مصر لدولة يكون قرارها بيد مرجعية دينية عليا على غرار الوضع في إيران، وهو ما بات المصريون يطلقون عليه «دولة المرشد» نسبة للمرشد العام للاخوان المسلمين، قال مرسي : «رئيس الجمهورية وحده هو القائد الأول والأعلى للبلاد».

شفيق يرد على أبو الفتوح: «لو عندك أوراق فساد... طلعها»

أحداث العباسية مادة للسجال بين المرشحين وموسى: ليس من المناسب التساؤل عن المتسبب بها

| القاهرة - من علي المصري وإبراهيم جاد |

ضمن حركة الاحتجاجات الواسعة بين القوى السياسية، خصوصا المرشحين الرئاسيين في مصر، على أحداث العباسية، حاول غالبية المرشحين اللعب على أوتار المحتجين في تحرك انتخابي واضح في اتجاه كسب أصوات اضافية.

وفي المقابل، انتقد المرشح الرئاسي عمرو موسى، اعلانات توقيف حملات المرشحين، وتساءل في تصريحات له: «كيف أوقفوا حملاتهم وملصقاتهم ولافتاتهم في كل شوارع مصر!»، مضيفا انه «ليس من المناسب الآن التساؤل عن المتسبب في أحداث العباسية بقدر ما يجب الاسراع بوقفها فورا».

ومر يوم أمس بلا مؤتمرات انتخابية، رغم أن الدعاية لم تتوقف واقتصرت على شبه مناظرات تلفزيونية بين المرشح الرئاسي الفريق أحمد شفيق وعدد من المرشحين.

وفي حوار مع الاعلاميين مجدي الجلاد خيري رمضان على فضائية «سي بي سي»، قال شفيق ان من الضروري الاتصال بالمرشح المستبعد من الانتخابات الرئاسية لأسباب قانونية حازم صلاح أبواسماعيل، من أجل أن يحث أنصاره على ايقاف الاشتباكات أمام وزارة الدفاع في العباسية، التي سماها شفيق بالمهزلة.

وردا على سؤال عن موقفه في حال خروج مليوني مصري الى ميدان التحرير عقب فوزه بمنصب الرئاسة ومطالبتهم باسقاط النظام، قال: «المطالبة باسقاط النظام تهريج، لأن الدولة قائمة، والشعب اختار، وهناك فرق بين هذا الموقف وما حدث في ثورة يناير، وأنا أسرع واحد ممكن يقدم استقالته ويمشي اذا تعرضت للاحراج».

وأضاف انه لن يتدخل لوقف الحكم لو صدر بالاعدام في حق الرئيس السابق مبارك، «ولا يتدخل في أعمال القانون».

وفي شبه مناظرة، وجه المرشح الرئاسي عبد المنعم أبوالفتوح سؤالا للفريق شفيق من خلال البرنامج، عن موقفه من حيث كونه عضوًا سابقًا بحكومتي عاطف عبيد ونظيف المتورطين في بيع القطاع العام ونهب البنوك، فضلا عن اتهامات له في بلاغات ضده أمام النائب، تم تحويلها الى النيابة العسكرية، فنفى شفيق أن تكون هناك بلاغات ضده للنيابة، وقال مخاطبا أبوالفتوح: «لو تقدر توصل لهذه الملفات حاول تشوفها وتعرف الحقيقة، وأطالبك بتحري الدقة قبل أن تتحدث معي بهذا الشكل».

وبينما خاطب المرشح الرئاسي خالد علي شفيق بقوله : «لما كنت رئيس وزراء لمصر حصلت موقعة الجمل وراح شهداء ومصابون، ولما تبقى رئيس الجمهورية هايبقى فيه كام موقعة جمل تانية؟!». ورد شفيق: «لعل السيد المرشح خالد علي أن يكون قد استوعب رسالاتي السابقة».

وردا على سؤال للمرشح الرئاسي محمد سليم العوا، حول موقف الفريق شفيق حال فوزه ممن حركوا دعاوى قضائية لاقصائه من الانتخابات الرئاسية، قال شفيق: «ليس من شيمي الاقصاء، بدليل أنني قلت سأستعين بالبرادعي، والمعارضة لا تفسد للود قضية».

ونفى الفريق أن يكون بقايا رجال وزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي لايزالون في الخدمة، مؤكدا أنه سوف يقيل المدان بأي تُهم فور فوزه بالرئاسة.

وقالت حملة دعم المرشح الرئاسي حمدين صباحي، ان تجميد نشاطها، جاء بناء على مشاركة الأعضاء في تأمين وحماية المعتصمين أمام وزارة الدفاع، ومشاركتهم في مسيرة من مسجد الفتح الى ميدان العباسية.

وطالب صباحي في صفحته على «فيسبوك»، المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتحمل مسؤولية تأمين المعتصمين أمام وزارة الدفاع وحمايتهم، مشيرا الى أنه جار التشاور مع رموز القوى الوطنية والأحزاب لتنظيم عمل مشترك فيما بينهم، في محاولة للتوصل الى حل للأزمة.

واستنكر صباحي «الاعتداء الغاشم» على الشباب المصري، الذي لم يقدم الا على ممارسة حقه المشروع في التظاهر والاعتصام السلميين، مهما اتفقنا أو اختلفنا مع مطالبه.

انصار عمرو موسى ينقلون صوره في القاهرة امس (أ ف ب)

إحالة الشاطر وأبوالفتوح وموسى ومرسي وأبو إسماعيل على النيابة بتهم التزوير والتجاوز وخرق الضوابط

| القاهرة - من علي المصري ومحمد الغبيري وأحمد امبابي |

أحالت اللجنة العليا لانتخابات الرئاسة المصرية، في اليوم الرابع لمدة الدعاية القانونية في الانتخابات، المرشح المستبعد من السباق الرئاسي خيرت الشاطر، والمرشح المستبعد أيضا حازم أبواسماعيل والمرشحين عبد المنعم أبو الفتوح ومحمد مرسي وعمرو موسى، اضافة الى جميع التوكيلات المزوّرة التي جمعها المرشحون الى النائب العام لاتخاذ الاجراءات القانونية ضدهم،

اللجنة اتهمت الشاطر بإهانتها، وأبواسماعيل بتقديم إقرارات في أوراق الترشح على خلاف الحقيقة، كما اتهمت موسى ومرسي وأبوالفتوح بخرق الضوابط من خلال الدعاية في جامعات الأزهر فرع أسيوط والمنصورة.

وحول توكيلات المرشحين الرئاسيين، ذكرت مصادر في اللجنة لـ «الراي»، انه «تقرر احالة التوكيلات المزورة الى النيابة العامة، ومن بينها توكيلات لمصريين متوفين أو ممنوعين من ممارسة حقوقهم السياسية، وفيها يتحمل المسؤولية الكاملة المرشح».

على صعيد آخر، تلقى النائب العام مساء أول من أمس، بلاغا من محام ضد جميع المرشحين الرئاسيين، مطالبا باتخاذ الاجراءات القانونية بحقهم، وضرورة كشف المرشحين عن مصادر أموال الدعاية الانتخابية، اضافة الى اتهامه المرشحين الـ 13 بخرق فترة حظر الدعاية الانتخابية في الفترة الماضية.

وعلى صعيد الاستعدادات، انتهت اللجنة العليا للانتخابات برئاسة فاروق سلطان الى وضع العديد من الضوابط الخاصة بالعملية الانتخابية، التي تضمنت مد موعد تلقي طلبات منظمات المجتمع المدني المحلية حتى الخامسة من مساء اليوم استجابة لرغبة عدد من المنظمات الحقوقية، وطلب من المجلس القومي لحقوق الانسان، لمتابعة هذه الانتخابات.

ووافقت اللجنة العليا للانتخابات في هذا الاتجاه على 3 من المنظمات الدولية لايفاد ممثليها وهي «مركز كارتر» و«المعهد الانتخابي للديموقراطية المستدامة في أفريقيا» و«شبكة الانتخابات في العالم العربي»، ووجهت دعوات الى الهيئات المشرفة على الانتخابات في نحو 40 دولة والى عدد من المنظمات الاقليمية الدولية لايفاد ممثلين عنها لمتابعة الانتخابات.

وفي الاجراءات الترتيبية أيضا، أصدرت اللجنة القرار رقم 16 لسنة 2011، الخاص بضوابط التغطية الاعلامية للانتخابات، التي جاء أهمها أن اللجنة تسمح لجميع وسائل الاعلام المقروءة والمسموعة والمرئية والالكترونية بتغطية اجراءات الاقتراع والفرز لانتخابات رئاسة مصر.

استطلاع: أبوالفتوح وموسى في صدارة المرشحين ... وشفيق ثالثاً

| القاهرة - من وفاء وصفي وعلي المصري |

كشف أول استطلاع للرأي حول الانتخابات الرئاسية المصرية المرتقبة، أجراه «مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار» التابع لمجلس الوزراء، تصدر عبد المنعم أبوالفتوح وعمرو موسى قائمة المرشحين للرئاسة بنسبة أصوات بلغت 11 في المئة، في حين حل الفريق أحمد شفيق ثالثا بنسبة 6 في المئة.

وأظهر الاستطلاع الصادر أمس بعنوان «من أقرب الى الفوز الرئاسي»، أن 42 في المئة من المصريين لم يحددوا بعد مرشحهم، في حين حصل مرشح جماعة «الاخوان» محمد مرسي على 2 في المئة، بينما رفض 3 في المئة ذكر مرشحهم، وأعرب 7 في المئة عن نيتهم عدم المشاركة في الانتخابات.

وأجري الاستطلاع على 1209 من مختلف المحافظات عبر المقابلات الهاتفية.

واشنطن تحذّر مواطنيها في القاهرة من التواجد في مناطق التظاهرات

| القاهرة - «الراي» |

دعت السفارة الأميركية في القاهرة، الأميركيين في مصر، الى تجنب المناطق التي تتواجد فيها حشود كبيرة، خصوصا منطقة وسط القاهرة.

وقالت السفارة في رسالة عاجلة وجهتها لمواطنيها عبر موقعها الالكتروني على شبكة الانترنت ان التظاهرات أو الأحداث التي يراد أن تكون سلمية يمكن أن تتحول الى مواجهة، وربما تتحول الى أعمال عنف، في اشارة الى أحداث منطقة العباسية الأخيرة.

وذكرت أنه يجب على مواطني الولايات المتحدة الذين قد يتواجدون بشكل غير متوقع بالقرب من مسيرة أو تظاهرة أن يحاولوا الخروج من هذه المنطقة أو البحث عن ملجأ في مكان آمن حتى يتم تفريق الحشود المتواجدة.